مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في كتب التفسير بلا إسناد

(سورة الفاتحة) دراسة تطبيقية

إعداد

د. فراج بن محمد بن سرحان السبيعي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية -كلية الآداب-

جامعة بيشة بالمملكة العربية السعودية

- من مواليد عام ١٣٩٥هـ بمدينة رنية بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية المعلمين بمدينة بيشة عام ١٤٢٣هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم: التفسير وعلوم القرآن -كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٣هـ بأطروحته: **تحقيق: "فتح القدير، للشوكاني"**، كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٣٧هـ بأطروحته: **"تحقيق: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي"**.
- من أعماله المنشورة: **"العادات الاجتماعية في سورة النساء ومنهج القرآن الكريم في معالجتها: دراسة موضوعية"**.
- البريد الشبكي: fraaaj2@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٢/١/١٨هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٢/٢/٢٦هـ)

الملخص

موضوع البحث: الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى الصحابة والتابعين في كتب التفسير بلا إسناد، سورة الفاتحة دراسة تطبيقية.

أهداف البحث:

١- بيان ضرورة التثبت من نقل الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة.

٢- حصر الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة مما لا يوجد لها إسناد.

٣- إبراز دقة منهج أهل التفسير الأثري في نسبة الأقوال التفسيرية للسلف وتحريرهم لها.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي، باستقراء ما ورد من أقوال تفسيرية منسوبة إلى الصحابة والتابعين مما لم أجد له إسناداً في سورة الفاتحة، ثم نسبة القول، ثم تحرير النسبة، ثم دراسة القول.

أهم النتائج:

١- كثرة الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين في كتب التفسير المتأخرة دون إسناد.

٢- تصرف المفسر في نقل الأقوال بالمعنى أحد أسباب وجود هذه الأقوال المنسوبة دون إسناد.

٣- ضرورة الرجوع إلى الكتب التفسيرية الأثرية لمعرفة أقوال الصحابة والتابعين.

أهم التوصيات:

١. العناية بتحرير الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة، وتمييز الثابت بالإسناد من غيره.

٢. إعادة النظر في اعتبار كل قول أورده الثعلبي عن أحد من الصحابة والتابعين وارداً بإسناد عنده.

٣. طرح هذا الموضوع للدراسات العليا.

الكلمات المفتاحية: (الأقوال – التفسيرية – الصحابة – التابعين – الإسناد).

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾[سورة النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سورة الأحزاب]، أما بعد:

فإن من أشرف العلم تحرير المنقولات، وتمحيص المقولات، لا سيما إذا كانت تتعلق بكتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة النبي ﷺ، وما يتصل بهما من أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين تفسيراً وبياناً.

ومن خلال الاطلاع على كتب التفسير تبيّن أن هناك أقوالاً منسوبة إلى الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لم أجد لها إسناداً في الكتب المأثورة، وهذا ما سبق أن أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغَثِّ والسمين، والباطل الواضح، والحق المبين...»[(١)].

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وسميته **(الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى الصحابة والتابعين في كتب التفسير بلا إسناد، سورة الفاتحة دراسة تطبيقية)**.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص٧).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

- هل في كتب التفسير أقوال تفسيرية منسوبة إلى الصحابة والتابعين غير مسندة ؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما كتب التفسير التي تعد مصدراً للأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد؟

- ما أحوال الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى الصحابة والتابعين غير المسندة؟

وستكون الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال ما ورد في تفسير سورة الفاتحة من أقوال منسوبة إلى الصحابة والتابعين غير مسندة.

حدود البحث:

للبحث حدود موضوعية، تتمثل في:

- الأقوال التفسيرية دون غيرها مما يتعلق بالاعتقاد، أو الفقه، ونحوه.
- الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، دون من بعدهم من أئمة التفسير.
- الأقوال التي لا يوجد لها إسناد في كتب التفسير.
- الأقوال الواردة في تفسير سورة الفاتحة.

أهمية البحث:

تتجلَّى أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

١- تعلقه بكلام الله تعالى، وفهم معانيه، وتفسير آياته؛ وكفى بذلك داعياً للعناية به ودراسته.

٢- أنه يعنى بتحرير المنسوب إلى أئمة الأمة -من الصحابة والتابعين- في تفسير القرآن.

٣- أنه يكشف عما وقع من تساهل في نسبة أقوال تفسيرية إلى الصحابة والتابعين.

أهداف البحث:

٤- بيان ضرورة التثبت من نقل الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة، والتأكد من صحتها نقلاً ومعنى.

٥- حصر الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة مما لا يوجد لها إسناد.

٦- إبراز دقة منهج أهل التفسير الأثري في نسبة الأقوال التفسيرية للسلف وتحريرهم لها.

أسباب اختيار البحث:

١. وقوف الباحث على مجموعة من الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، مما لم يجد لها إسناداً في كتب التفسير المأثور.

٢. خطر نسبة الأقوال التفسيرية إلى الصحابة والتابعين دون تحرير وتوثيق.

٣. ما في موضوع البحث من تجديد تفسيري، حيث يلفت نظر الباحثين إلى التدقيق في هذا الأمر، وعدم التساهل فيه.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في قواعد المكتبات الرقمية تبين لي أن هذا الموضوع لم يبحث بعد.

خطة البحث:

المقدمة.

التمهيد: وفيه: التعريف بالصحابة والتابعين، وقيمة تفسيرهم، وضرورة الإسناد.

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: المنسوب في مكية سورة الفاتحة.

المطلب الثاني: المنسوب في تفسير "العالمين".

المطلب الثالث: المنسوب في تفسير "الرحمن – الرحيم".

المطلب الرابع: المنسوب في تفسير "يوم الدين".

المطلب الخامس: المنسوب في تفسير "اهدنا".

المطلب السادس: المنسوب في تفسير "الصراط" في الموضعين.

المطلب السابع: المنسوب في تفسير "أنعمت عليهم".

المطلب الثامن: المنسوب في تفسير "المغضوب عليهم".

المبحث الثاني: الدراسة النظرية في الأقوال المنسوبة إلى الصحابة رضي الله عنهم والتابعين دون إسناد، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: مظان الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد.

المطلب الثاني: أحوال الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد.

المطلب الثالث: أسباب وقوع الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد.

الخاتمة وفيها:

-أهم النتائج.

-أهم التوصيات.

الفهارس، وفيها:

-فهرس المصادر والمراجع.

-فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي، حيث استقرأت ما ورد من أقوال تفسيرية منسوبة إلى الصحابة والتابعين، في تفسير سورة الفاتحة مما لم أجد له إسناداً.

وعرضت البحث بالطريقة التالية:

١- ذكر الموضع الذي ورد فيه القول.

٢- ذكر القول المنسوب.

٣- تحرير نسبة القول.

٤- دراسة القول، وإذا كانت الأقوال متفقة فإني أجعل الدراسة في خاتمة الأقوال، وإذا اختلفت الأقوال جعلت لكل قول دراسة خاصة.

التمهيد

أولاً: تعريف الصحابي والتابعي:

التعريف بالصحابي:

لغة: الصحابي: مشتق من الصحبة، وهو لفظ يدل على المقارنة، والمقاربة، والملازمة، والانقياد، قال ابن فارس: «الصاد والحاء والباء: أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته، ... »(١).

وهو جارٍ على كل من صَحِبَ غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبت فلاناً حولاً، وشهراً، ويوماً، وساعة، وعليه فإن إطلاق الصحبة على من صَحِبَ النبي ﷺ ولو لحظة تدل عليه اللغة.

اصطلاحاً: قال أحمد بن حنبل: «مَن صَحِبَ النبي ﷺ سنة، أو شهراً، أو ساعة، أو رآه مؤمناً به فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صَحِبَه» (٢).

وقال البخاري: «ومَن صَحِبَ النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه »(٣).

قال ابن حجر: «وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك، أن الصحابي: من لقيَ النبي مُؤمناً به ومات على الإسلام؛ فيدخُلُ فيمن لقيَه من طالت مُجالسته له أو قَصُرَت، ومن روى عنه أو لم يرْوِ، ومن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومن رآه رؤيةً ولو لم يُجالسه، ومن لم يَرَهُ لعارضٍ كالعمى، ويخرج بقيد الإيمان من لَقِيَه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرَّةً أُخرى»(٤).

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥)، وينظر: لسان العرب، لابن منظور (١/ ٥١٩/ ٥٢٠/ ٥٢١)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص١٠٤) صحب.

(٢) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ١٦)، وينظر: منهاج السنة، لابن تيمية (٨/ ٣٨٣).

(٣) صحيح البخاري (٥/ ٢).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٦)، وينظر: أصول السنة، لأحمد بن حنبل (ص٤٠)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لعبد الرحيم العراقي (ص٢٩٢).

التعريف بالتابعي:

لغة: التابعون: جمع تابعي، أو تابع، والتابع: اسم فاعل من تبعه إذا مشى خلفه، قال ابن فارس: «التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التلو والقفو، يقال: تبعت فلاناً إذا تلوته واتبعته»(١).

اصطلاحاً: قال الخطيب البغدادي: «التابعي: من صَحِبَ الصحابي»(٢).

ثانياً: قيمة تفسير الصحابة ﷺ والتابعين:

قيمة تفسير الصحابة:

الصحابة ﷺ خِيْرَة الله سبحانه لرسوله ﷺ، جعلهم أنصار دينه، ووزراء نبيّه ﷺ، وهم أرقّ الناس قلوباً، وأعمقهم علماً، وأصدقهم لَهْجَة، وأبعدهم عن التكلّف، حفظ الله بهم الدين، ونشره بهم في العالمين(٣)، وبناءً على هذا الاصطفاء للصحبة والهجرة والنصرة كان لهم قَدَمُ السبق في العلم بكتاب الله تعالى، والعمل به، ووجوب اتباعهم في تلاوته، وتأويله، فَخَيْرِيَتُهم التي شَهِدَ بها النبي ﷺ لهم شاملة لكل إيمان وعلم، وعمل وخلق، وسلوك ورأي، فعن عمران بن حصين ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهم، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُونَهم...**»(٤).

وقال ابن تيمية: «ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتَّفَقَ عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة -في الأعمال

(١) مقاييس اللغة (١/ ٣٦٣)، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (٢/ ٥٦)، ولسان العرب، لابن منظور (٨/ ٢٧) تبع.

(٢) الكفاية في علوم الرواية (ص٢٢)، وينظر: تيسير مصطلح الحديث، لمحمود بن أحمد النعيمي (ص٢٤٧).

(٣) ينظر: المدخل إلى علم السنن، للبيهقي (٢/ ٥٣٧)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١/ ٤٦٤).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٥٠)، ومسلم، رقم (٢٥٣٣).

والأقوال، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها-: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...»[(١)].

واتَّفَقَ الأئمة على تقديم أقوال الصحابة ﷺعلى من بعدهم في التفسير، وأنها في رَبْوَة عالية يهتدى بها إلى الحق، ومنار للصراط المستقيم في تأويل كتاب الله؛ لأنهم شهدوا التنزيل والتلاوة والتأويل، وهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، مع حسن فهمٍ، وسلامة قصد.

قال الشاطبي: «وأما الثاني-أي مما يدل على حجية قول الصحابي في التفسير-: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسنّة، فهم أَقْعَدُ في فَهْمِ القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يراه الغائب»[(٢)].

قيمة تفسير التابعين رحمهم الله:

عندما اسْتَتَبَ الأمن في جُلِّ أقطار المعمورة، جلس الصحابة ﷺ يُعَلِّمُونَ الناس القرآن، ويُبَيِّنُونَ لهم معانيه، ويَنشُرون علومه، وكان يجلس إليهم أفواج من التابعين ليأخذوا عنهم العلم بكتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ، وأضحى لكل صحابي تلاميذ يروون عنه تفسيره.

وقد عظّم الأئمة تفسير التابعين؛ لشرفهم على من بعدهم إيماناً وعلماً، ومعرفة وهدى، وأنهم أسبق الأمة بعد الصحابة ﷺ حملاً للكتاب والسنة، قال الحاكم: «فخير الناس قرناً بعد الصحابة، مَن شَافَهَ أصحاب رسول الله ﷺ، وحَفِظَ عنهم الدين والسُّنَن»[(٣)]، وقال ابن تيمية عن طبقة التابعين: «كان لها قوة الحفظ والفهم،

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).

(٢) الموافقات (٣/ ٢١٨).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٤٢)، وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٩).

والفقه في الدين، والبصر بالتأويل...»[(١)]، وقال أيضاً: «إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»[(٢)].

ثالثاً: ضرورة الإسناد:

خَصَّ الله سبحانه وتعالى القرآن من بين الكتب السماوية باتصال سنده؛ حيث تناقلته الأمة جيلاً عن جيلٍ بالإسناد إلى نبيها ﷺ، ولا يقبل حرف من القرآن إلا بالتواتر، قال محمد بن حاتم المُظَفَّر[(٣)]: «إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة، وشَرَّفَها وفَضَّلَها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد موصول، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خَلَطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة، والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات»[(٤)].

وقال ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خَصَّ الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المَنَّة أهل الإسلام والسنة، يُفَرِّقُوْنَ به بين الصحيح والسقيم، والمُعْوَجِ والقويم»[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٣).

(٢) مقدمة في أصول التفسير (ص٤٤).

(٣) لم أجد له ذكراً في كتب التراجم، وإنما وقفت على بعض مروياته، والتي وقفت من خلالها على اسمه، ونسبه، وشيوخه، وتلامذته، وطبقته، كما في بحر الفوائد، للكلاباذي (ص٣٢٨)، وشعب الإيمان، للبيهقي (٤/ ٣٦٢) رقم (٢٦٤٤)، والعزلة، للخطابي (١/ ٦٢)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٩/ ٢٧٠)، فتبين منها: أنه أبو الحسن، محمد بن حاتم بن المظفر المروزي الكندي، من الرواة عن يحيى بن معين وحملة العلم عنه، لم يذكر بجرح ولا تعديل، ولم تذكر سنة وفاته إلا أنه يظهر أنه في آخر المئة الثانية.

(٤) ذكره الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٤٠-٤١).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٩).

فَعِلْمُ هذه الأمة قائم على الإسناد بَدْءاً من الوحي كتاباً وسنة، ثم ما يتعلق ببيانها عن الصحابة والتابعين، وأضحى الإسناد في هذه الأمة شرطاً في نسبة الأقوال الدينية، وميزاناً لصحة العَزْوِ للأئمة، حتى لا يُقال في دين الله تعالى ما ليس منه.

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: المنسوب في مكية سورة "الفاتحة"[١].

١- المنسوب إلى علي بن الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٩٢هـ):

نُسِبَ إلى علي بن الحسين أنه قال: (سورةُ الفاتحةِ مكيةٌ).

نسبة القول:

نسبه له ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٢]، وتبعه أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً له في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهما.

٢- المنسوب إلى سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٩٥هـ):

نُسِبَ إلى سعيد بن جبير أنه قال: (سورةُ الفاتحةِ مكيةٌ).

نسبة القول:

نسبه له مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٤].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً له في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غير مكي بن أبي طالب، غير أنه يحتمل أنه نَسَبَهُ له بناء على تفسيره لآية الحجر: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾؛ حيث نَصَّ على أن «السَّبعَ المَثَاني، هي: أَمُّ القرآنِ»[٥]، إلا أن ذلك غير كافٍ في نسبة القول له بمكية السورة نَصّاً، لا سيما وقد جاء عنه من

(١) لم أجد قولاً غير مسند لأحد من الصحابة والتابعين في مدنية سورة الفاتحة.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٦٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٩).

(٤) الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٧٨).

(٥) رواه الطبري في تفسيره (١٤/ ١١٩).

طرق متعددة كثيرة أن المثاني هي السبع الطوال[١].

٣- المنسوب إلى عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٥هـ):

نُسِبَ إلى عطاء بن أبي رباح أنه قال: «سورةُ الفاتحةِ مكيةٌ».

نسبة القول:

نسبه له مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٢].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً له في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غير مكي؛ غير أنه يحتمل أنه نسبه له بناء على تفسيره لآية الحجر: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾؛ حيث نَصَّ على أن «السَّبَع المَثَاني، هي: أُمُّ القرآن»[٣]، إلا أن ذلك غير كافٍ في نسبة القول له بمكية السورة نَصّاً.

٤- المنسوب إلى محمد بن يحيى بن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٢١هـ).

نُسِبَ إلى محمد بن يحيى بن حبان أنه قال: «سورةُ الفاتحةِ مكيةٌ».

نسبة القول:

نسبه له ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٤]، وتبعه أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهما.

دراسة الأقوال:

القول بمكية سورة الفاتحة هو قول الجمهور[٦].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٠٩).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٧٨).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (١٤/ ١١٩).

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٦٥).

(٥) البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٩).

(٦) موسوعة التفسير المأثور (٢/ ٦).

المطلب الثاني: المنسوب في تفسير "العَالَمِيْنَ".

١- المنسوب إلى ابن عباس ﷺ (ت٦٨هـ):

نُسِبَ إلى ابن عباس ﷺ في تفسير «العالَمِينَ: الإنسُ، والجنُّ، والملائكةُ».

نسبة القول:

نسبه له أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[١]، وحكى معناه الراغب الأصفهاني، وجعله مذهباً له لا قولاً، وهو أَدَقّ، فقال في مَعْرِض بيان سبب جمع "العَالَمِينَ"، وقيل: «لأنه عنى به أصناف الخلائق من الملائكة، والجن، والإنس دون غيرها، وإليه ذهب ابن عباس ﷺ، ومجاهد»[٢].

تحرير نسبة القول:

ذكر الملائكة لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غير أبي حيان، والمروي بالإسناد عن ابن عباس ﷺ **قولان:**

- «إن العالمينَ: الجنُّ والإنسُ»[٣].
- «الحمدُ لله الذي لهُ الخلقُ كلُّهُ، السمواتُ والأرضُ ومَن فِيْهِنَّ ومَا بَيْنَهنَّ، ممّا يَعْلَمُ ولا يَعْلَمُ»[٤].

دراسة القول:

إدخال الملائكة في العَالَمِينَ مما لا شك فيه، ولكنه لم يَرِدْ في المروي عن ابن عباس ﷺ.

٢- المنسوب إلى مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠١هـ):

نُسِبَ إلى مجاهد أنه قال: «العالمينَ: جميعُ المخلوقاتِ».

---

(١) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٣).

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٥٤).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٤٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢١)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/ ٦٤) إلى الفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٤٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٩).

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، وقال: إنهم احتجوا بقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء:٢٤]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٢]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[٣].

وحكى معناه الراغب الأصفهاني في تفسيره، وجعله مذهباً له لا قولاً، وهو أَدّق، فقال في معرض بيان سبب جمع "العَالَمِين"، وقيل: «لأنه عنى به أصناف الخلائق من الملائكة، والجن، والإنس دون غيرها، وإليه ذهب ابن عباس ﷺ ، ومجاهد»[٤].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والذي روي عن مجاهد بالإسناد قوله: «إنهم الجنُّ والإنسُ»[٥].

وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي ذكر طريقه في مقدمة تفسيره إلى مجاهد، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: بتتبع الطرق التي يروي بها الثعلبي تفسير مجاهد، وهي: طريق ابن أبي نجيح، وطريق ابن جريج، وطريق ليث، تبين: أنها طرق مشهورة يروي بها الأئمة تفسير مجاهد، ومع هذا لم ينقلوا عنه هذا القول، كما لم ينقله أحد من الأئمة المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي، والذي يظهر أن الثعلبي حكاه بالمعنى نقلاً عمن تقدمه، والدليل على ذلك: أنه ذكر هذا القول منسوباً إلى ثلاثة من الأئمة بلفظ واحد.

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٣٩٣).
(٢) التفسير البسيط (١/ ٤٨٩)، والتفسير الوسيط (١/ ٦٧).
(٣) معالم التنزيل (١/ ٥٢).
(٤) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٥٤).
(٥) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٤٦).

دراسة القول:

هذا القول موافق لما عليه عامة المفسرين.

٣- المنسوب إلى الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١١٠هـ):

نُسِبَ إلى الحسن في تفسير (العالمينَ) **قولان**:

الأول: «أن العالمينَ: جميعُ المخلوقاتِ».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، وقال: إنهم احتجوا بقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء:٢٤]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٢]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[٣]، وذكره أبو حيان (ت٧٤٥هـ) بلفظ «كل مصنوع»[٤].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والمروي عنه بالإسناد قوله: «العَالَمِينَ: الناسُ كُلُّهُم»[٥].

وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي قد أسند طريقه في مقدمة تفسيره إلى تفسير الحسن البصري، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: لم يذكر الثعلبي للحسن إلا طريقاً واحداً، وهو طريق عمرو بن عبيد عن الحسن، وهذا الطريق من الطرق التي روى منها الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن الحسن، ومع هذا لم ينقلوا عنه هذا القول، وأيضاً لم ينقله أحد من الأئمة

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٣٩٣).

(٢) التفسير البسيط (١/ ٤٨٩)، والتفسير الوسيط (١/ ٦٧).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٥٢).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٣).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٥٣).

المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي، والذي يظهر أن الثعلبي حكاه بالمعنى نقلاً عمن تقدمه، والدليل على ذلك: أنه ذكر هذا القول منسوباً إلى ثلاثة من الأئمة بلفظ واحد.

دراسة القول:

- هذا القول موافق لما عليه عامة المفسرين.
- أن نقل أبي حيان له بالمعنى وليس باللفظ.

الثاني: «العالمينَ: بما يَحْوِيْهِ الفَلَكُ».

نسبة القول:

نسبه له النيسابوري (ت٨٥٠هـ)[١]، وأورده في إيجاز البيان عن معاني القرآن بدون نسبة للحسن[٢]، وحكاه الراغب الأصفهاني عن جعفر بن محمد، فقال في بيان سبب جمع "العالمين"، وقيل: «عنى به الناس، وجعل كل واحد منهم عالماً، قال ذلك جعفر بن محمد، قال: العالَمُ عالَمَان: عالَمٌ كبير، وهو الفلك بما فيه، وعالَمٌ صغير، وهو الإنسان»[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره.

دراسة القول:

هذا القول من حيث المعنى موافق لما عليه عامة المفسرين.

٤- المنسوب إلى قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٧هـ):

نُسِبَ إلى قتادة أنه قال: «العالمينَ: جميعُ المخلوقاتِ».

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٧).

(٢) (١/ ٥٩).

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٥٤).

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، وقال: إنهم احتجوا بقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء:٢٤]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٢]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[٣]، وذكره أبو حيان (ت٧٤٥هـ) بلفظ «كل مصنوع»[٤].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والمروي عنه بالإسناد **قولان:**

الأول: «كلُّ صِنْفٌ عالَمٌ»[٥].

الثاني: «ما وصَفَ من خَلْقِهِ»[٦].

وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي قد أسند طريقه في مقدمة تفسيره إلى تفسير قتادة، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: بتتبع الطرق التي يروي بها الثعلبي تفسير قتادة، وهي: طريق سعيد بن أبي عروبة، وطريق شيبان النحوي، وطريق معمر بن راشد، وهي من الطرق المشهورة التي روى منها الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن قتادة، ومع هذا لم ينقلوا عنه هذا القول، وأيضاً لم ينقله أحد من الأئمة المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي، والذي يظهر أن الثعلبي حكاه بالمعنى نقلاً عمن تقدمه، والدليل على ذلك أنه ذكر هذا القول منسوباً إلى ثلاثة من الأئمة بلفظ واحد.

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٣٩٣).

(٢) التفسير البسيط (١/ ٤٨٩)، التفسير الوسيط (١/ ٦٧).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٥٢).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٣).

(٥) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٤٦).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٠).

دراسة القول:

- هذا القول موافق لما عليه عامة المفسرين.
- نقل أبي حيان كان بمعناه وليس بلفظه.

٥- المنسوب إلى السُّدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٢٧هـ):

نُسِبَ إلى السُّدِّي أنه قال: «العالمينَ: الإنسُ والجنُّ».

نسبة القول:

نسبه له يحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ) تعليقاً[١].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً له في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره.

دراسة القول:

هذا القول صحيح باعتبار أنه جزء من المعنى.

المطلب الثالث: المنسوب في تفسير "الرَّحْمَنِ – الرَّحِيْمِ".

١- المنسوب إلى الضحَّاك بن مزاحم الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٢هـ):

نُسِبَ إلى الضحَّاك: أنّ (الرَّحْمَن) خاص «بأهلِ السماءِ، حينَ أسكنَهم السماوات، وطوّقَهم الطاعات، وجنّبَهم الآفات، وقطعَ عنهم المطاعمَ واللَّذَات»، وأنَّ (الرَّحِيْم) خاص «بأهلِ الأرض، حينَ أرسلَ إليهم الرُّسُل، وأنزلَ عليهم الكتب، وأعذرَ إليهم في النصيحة، وصرفَ عنهم البلايا».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٢]، ونقله عنه الجَيْلَاني (ت٥٦١هـ)[٣]، ونِظَام الدين

(١) تفسيره (١/ ٤٦٨).

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٣٠٤).

(٣) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٢٢٤).

النيسابوري (ت٨٥٠هـ)[١]، والكِرْمَاني (ت٨٠١هـ)[٢]، وعبد الأول الجُونْبُوري[٣]، وقد أورده العزّ بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) في تفسيريهما باختصار: قال الضحَّاك: «لأهل السماء والأرض»[٤]، وأورده الكَتّاني دون أن ينسبه للضحَّاك[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والمروي عن الضحَّاك بالإسناد قوله: «الرحمنُ لجميعِ الخلق، والرحيمُ بالمؤمنينَ خاصّة»[٦]، كما أن أسلوبه ليس أسلوب الصحابة والتابعين، وإنما هو أشبه بطريق المتأخرين في السَّجْع، وترصيع الكلام.

دراسة القول:

هذا القول غريب جداً؛ ومخالف للمروي عنه، والثابت بالأدلة، والذي عليه أهل التفسير[٧].

٢- المنسوب إلى عكرمة البربري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٤هـ):

نُسِبَ إلى عكرمة أنه قال: «الرَّحْمَنُ برحمةٍ واحدة، والرَّحِيْمُ بمئةِ رحمة».

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٧٨).

(٢) روضة المتقين (ص١١٩).

(٣) المنطوق لمعرفة الفروق، اللوحة (٢٨) مخطوط، ونقله عنه محمد زكريا بن محمد الكاندهلوي في أوجز المسالك (٢/ ١٧٦).

(٤) تفسير القرآن (١/ ١٤٠)، والبحر المحيط في التفسير (١/ ٣٣).

(٥) تقييد في تفسير سورة الفاتحة (ص٧٦).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢١).

(٧) موسوعة التفسير المأثور (١/ ٢٨).

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، ونقله عنه الجَيْلَاني (ت٥٦١هـ)[٢]، والرَّافعي[٣]، ونِظَام النيسابوري (ت٨٥٠هـ)[٤]، والكِرْمَاني (ت٨٠١هـ)[٥]، وعبد الأول الجُونْبُورِي[٦]، وقد أورده باختصار العزّ بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)[٧]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٨]، وأورده الكَتّاني دون أن ينسبه لعكرمة[٩].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، ولم يذكر الثعلبي في مقدمة تفسيره إسناده إلى عكرمة، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

دراسة القول:

هذا القول غريب جداً؛ ومخالف للثابت بالأدلة، والذي عليه أهل التفسير.

المطلب الرابع: المنسوب في تفسير "يَوْمِ الدِّيْنِ".

١- المنسوب إلى مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٠١هـ):

نُسِبَ إلى مجاهد أنه قال: «يومُ الدِّيْن: يومُ الحسابِ».

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٣٠٤).

(٢) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٢٢٤).

(٣) الأمالي الشارحة لمفردات سورة الفاتحة (ص٩٠).

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٧٨).

(٥) روضة المتقين (ص١١٩).

(٦) المنطوق لمعرفة الفروق، اللوحة (٢٨) -مخطوط- ونقله عنه محمد زكريا بن محمد الكاندهلوي في أوجز المسالك (٢/ ١٧٦).

(٧) تفسير القرآن (١/ ١٤٠).

(٨) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٣).

(٩) تقييد في تفسير سورة الفاتحة (ص٧٦).

نسبة القول:

نسبه له يحيى بن سلام تعليقاً (ت٢٠٠هـ)[١]، وذكره ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٢]، وزاد (مَدِيْنِيْنَ مُحَاسَبِين)، وعن ابن عطية نقله أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم.

دراسة القول:

مضمون القول موافق لقول عامة أهل التفسير.

٢- المنسوب إلى الضحَّاك بن مزاحم الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٢هـ):

نُسِبَ إلى الضحَّاك أنه قال: «الدِّيْن: الجَزَاء».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٤]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهما، وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي قد أسند طريقه في مقدمة تفسيره إلى تفسير الضحَّاك، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: بتتبع الطرق التي يَرْوِي منها الثعلبي تفسير الضحَّاك، وهي: طريق جويبر البَلْخِي، وطريق علي بن الحكم، وطريق عبيد بن سليمان الباهلي، وطريق أبي روق، عطية بن الحارث، وهي من الطرق المشهورة التي روى منها الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن الضحَّاك، ومع هذا لم ينقلوا عنه هذا القول، وأيضاً لم ينقله أحد من الأئمة المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي، والذي يظهر

(١) تفسيره (٢/ ٥٠٨).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧١).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٧).

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٢٠).

(٥) التفسير البسيط (١/ ٥٠٣).

أن الثعلبي حكاه بالمعنى نقلاً عمن تقدمه، والدليل على ذلك أنه ذكر هذا القول منسوباً إلى اثنين من الأئمة بلفظ واحد.

٣- المنسوب إلى قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٧هـ):

نُسِبَ إلى قتادة أنه قال: «الدِّيْن: الجَزَاء».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]،وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٢]،والبغوي (ت٥١٦هـ)[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٤]، وابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ)[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولم أجد من ذكره بهذا اللفظ سوى من عزوت لهم، مع وجود اختلاف في اللفظ، فقد ذكره أبو حيان بلفظ: «الدِّيْن: الجزاء، دانهم كما دانوا، قاله قتادة»[٦]، فجعل كل هذا من قول قتادة، وليس كذلك، وذكره ابن عادل الحنبلي بلفظ: «وقال قتادة: الدين: الجزاء، ويقع على الجزاء في الخير، والشر جميعاً»، وليس: «ويقع على الجزاء ... » من قوله، وإنما نقله عن البغوي، والبغوي لم يجعله من قول قتادة.

بينما نجد أن بعض المفسرين حَكَوا القول بالمعنى، ولم يجعلوا قوله: الدِّيْن: الجزاء، نَصَّ قوله، كالماوردي (ت٤٥٠هـ)[٧]، وابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٨]، والقرطبي

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٢٠).
(٢) التفسير البسيط (١/ ٥٠٣).
(٣) معالم التنزيل (١/ ٥٣).
(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٧).
(٥) اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٩٢).
(٦) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٧).
(٧) النكت والعيون (٥/ ٣٦٢).
(٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧١).

(ت٦٧١هـ)[١].

والمروي عنه بالإسناد قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾: «يومُ يَدِيْنُ اللهُ العبادَ بأعمالِهم»[٢]، وقد تقدَّم بيان وجه اعتبار المنسوب إلى قتادة هنا بلا إسناد، مع أن الثعلبي ذكر إسناده إليه في المقدمة[٣].

دراسة القولين:

مضمون القول موافق لقول عامة المفسرين.

٤-المنسوب إلى محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٨هـ):

نُسِبَ إلى محمد بن كعب القرظي أنه قال: «يومٌ لا يَنْفَعُ فيهِ إلا الدِّيْن».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٤]، قال: وقال محمد بن كعب القرظي: «مالك يوم لا ينفع فيه إلا الدين، وهذه من قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ۝٨٩﴾ [الشعراء]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ [سبأ:٣٧]، وذكره البغوي (ت٥١٦هـ)[٥]، وابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ)[٦]، دون الاستشهاد بالآيات، وذكره الخازن (ت٧٤١هـ) دون عَزو»[٧].

وينبه هنا إلى أن الثعلبي كثيراً ما يستشهد بالآيات لتوجيه بعض الأقوال، فيذكرها متصلة بالقول دون تمييز فتقع الشبهة بأنها من قول السلف.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٤٣).

(٢) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٦)، والطبري في تفسيره (١/ ١٥٨).

(٣) المبحث الأول: المطلب الثاني.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٢٤).

(٥) معالم التنزيل (١/ ٥٣).

(٦) اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٩٢).

(٧) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٢١).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي قد أسند طريقه في مقدمة تفسيره إلى تفسير القرظي، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: لم يذكر الثعلبي للقرظي إلا طريقاً واحداً، وهو طريق أبي معشر، وهذا الطريق من الطرق التي روى منها الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن القرظي، ولم يذكر أحد منهم هذا القول مع غرابته، لا سيما الطبري الذي لا يكاد يَدَعُ قولاً غريباً مأثوراً ورد عن السلف إلا نقله وبين وجه ضعفه، وأيضاً لم ينقله أحد من الأئمة المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي.

دراسة القول:

هذا القول خلاف قول عامة المفسرين، ولا يصح تفسير الآية به ولو كان معناه صحيحاً.

٥- المنسوب إلى السُّدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٢٧هـ):

نُسِبَ إلى السُّدِّي أنه قال: «قاضِي يَومِ الحسابِ».

نسبة القول:

ذكره الثعلبي عنه مقروناً مع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومقاتل، فقال: «قال ابن عباس، والسُّدِّي، ومقاتل: قاضِي يومِ الحساب»، ثم قال: «ودليله قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾»[(١)]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[(٢)]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[(٣)]، وابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ)[(٤)]، إلا أن سياقه أوهم دخول الآية في قولهم، فقال: «وقال ابن

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٣٢).

(٢) التفسير البسيط (١/ ٥٠٤).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٥٣).

(٤) اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٩٢).

عباس -رضي الله تعالى عنهما-، ومقاتل، والسُّدِّي ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾: قاضي يوم الحساب؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾، أي: الحساب المستقيم»، بينما الآية استدلال من الثعلبي لقولهم.

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، وقد يَرِدُ على هذا: أن الثعلبي قد أسند في مقدمة تفسيره طريقه إلى تفسير السُّدِّي، فكيف يقال إنه بلا إسناد؟

الجواب: لم يذكر الثعلبي للسُّدِّي إلا طريقاً واحداً، وهو طريق أَسْبَاط عن السُّدِّي، وهو من الطرق المشهورة التي اعتمدها الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن السُّدِّي، ومع هذا لم ينقلوا عنه هذا القول، كما لم يذكره أحد من الأئمة المعتنين بالتفسير المأثور كابن كثير، والسيوطي، والذي يظهر أن الثعلبي حكاه بالمعنى نقلاً عمن تقدمه، والدليل على ذلك أنه ذكر هذا القول منسوباً إلى ثلاثة من الأئمة بلفظ واحد.

دراسة القول:

مضمون ما نسب للسدي موافق لقول عامة المفسرين.

المطلب الخامس: المنسوب في تفسير "اهْدِنَا".

١- المنسوب إلى علي بن أبي طالب ﷺ (ت٤٠هـ):

نُسِبَ إلى علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: «اهْدِنَا: ثَبِّتْنَا».

نسبة القول:

ذكر السمرقندي (ت٣٧٣هـ)[١] أنه روي عن علي ﷺ، وذكره الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٢]،

(١) بحر العلوم (١/ ٨٣).

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٣٢).

والبغوي (ت٥١٦هـ)[١]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٢]، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٤]، والنيسابوري (ت٨٥٠هـ)[٥]، وأبو السعود (ت٩٨٢هـ)[٦].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى علي ﷺ، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

٢- المنسوب إلى أُبيّ بن كعب ﷺ (توفي في خلافة عمر ﷺ):

نُسِبَ إلى أبي بن كعب ﷺ أنه قال: «اهْدِنَا: ثَبِّتْنَا».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٧]، وتبعه البغوي (ت٥١٦هـ)[٨]، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٩]، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[١٠]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[١١]، وأبو السعود (ت٩٨٢هـ)[١٢].

---

(١) معالم التنزيل (١/ ٥٤).

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٨).

(٣) زاد المسير من علم التفسير (١/ ٢٠).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ١١٠).

(٦) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٨).

(٧) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٣٢).

(٨) معالم التنزيل (١/ ٥٤).

(٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٨).

(١٠) زاد المسير من علم التفسير (١/ ٢٠).

(١١) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

(١٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٨).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى أُبيٍّ ﷺ، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

دراسة القولين:

هذا القول متضمن معنى زائداً عن مجرد الهداية، وهو الثبات على الصِّرَاط المستقيم، وهو من مراتب الهداية المطلوبة شرعاً، ومعانيها اللازمة لها، فلا تتم الهداية إلى الصِّرَاط المستقيم إلا بالثبات عليها، والعبد مُفْتَقِرٌ في كل حال إلى الهداية.

٣- المنسوب إلى ابن عباس ﷺ (ت٦٨هـ):

نُسِبَ لابن عباس ﷺ في تفسير (اهْدِنَا) **ثلاثة أقوال:**

الأول: (أَرْشِدْنَا).

نسبة القول:

نسبه له الماتُرِيْدِي (ت٣٣٣هـ)[١]، والسمرقندي (ت٣٧٣هـ)[٢]، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٤]، ونسبه له الماوردي (ت٤٥٠هـ)[٥]بلفظ (أَرْشِدْنَا، ودُلَّنَا).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، وقد ورد عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ: «...**اهْدِنَا: أَرْشِدْنَا**...»[٦]، فيحتمل أن من نَسَبَ إليه

(١) تأويلات القرآن (١/ ٣٦٦).

(٢) بحر العلوم (١/ ٨٣).

(٣) زاد المسير من علم التفسير (١/ ٢٠).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

(٥) النكت والعيون (١/ ٥٨).

(٦) رواه البيهقي في شعب الإيمان، رقم (٢١٤٧).

هذا القول رأى أنه مُدْرَجٌ في الحديث المرفوع من قول ابن عباس ﷺ ، كما رأى هذا صاحب كنز العمال[١].

دراسة القول:

معنى هذا القول صحيح؛ فالإرشاد أحد أنواع الهداية، وهو يتعلق بالدلالة والبيان.

الثاني: (وَفِّقْنَا):

نسبة القول:

نسبه له الماوردي (ت٤٥٠هـ)[٢]، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٤].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، وقد رُوِيَ عن ابن عباس ﷺ قال: قال جبريل لمحمد ﷺ: «قُلْ يَا محمدُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ»، يقول: «أَلْهِمْنَا الطريق الهادي»، وإلهامه إياه ذلك، هو توفيقه له، كالذي قلنا في تأويله[٥].

دراسة القول:

معنى هذا القول صحيح، وهو أصل الهداية الحقيقية النافعة، فلا يكون العبد مهتدياً حتى يناله التوفيق من الله تعالى.

الثالث: (قَدِّمْنَا، أو بَيِّنْ لَنَا):

نسبة القول:

نسبه له أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٦].

---

(١) كنزل العمال في سنن الأقوال والأفعال (٢/ ٢٩٩).

(٢) النكت والعيون (١/ ٥٨).

(٣) زاد المسير من علم التفسير (١/ ٢٠).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

(٥) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١١٦).

(٦) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره.

دراسة القول:

هذا القول هو أصل معنى الهداية ومبدؤها، وهو بمعنى الدلالة والإرشاد.

٥- المنسوب إلى السُّدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٢٧هـ):

نُسِبَ إلى السُّدِّي أنه قال: «اهْدِنَا: أَرْشِدْنَا».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره، وقد تقدَّم بيان وجه اعتبار المنسوب إلى السُّدِّي هنا بلا إسناد، مع أن الثعلبي ذكر إسناده إلى السُّدِّي في المقدمة[٢].

المطلب السادس: المنسوب في تفسير "الصِّرَاطَ".

١- المنسوب إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت٣٥هـ):

نُسِبَ إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الصِّرَاط: السُّنَن».

نسبة القول:

نسبه له أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره.

---

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٣٢).

(٢) المبحث الأول: المطلب الرابع.

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).

دراسة القول:

معنى القول صحيح؛ لأن السُّنَنَ معالِم الصِّرَاط ودلائله، كما دلتْ على ذلك سُنَّة النبي ﷺ، واتَّفَقَ المسلمون عليها.

٢- المنسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما (ت٦٨هـ):

نُسِبَ إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الصِّرَاط: طَرِيْقُ الجَنَّة».

نسبة القول:

نسبه له ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[١].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره، والمروي عنه بالإسناد ثلاثة أقوال:

الأول: «الصِّرَاط المُسْتَقِيْم: هو رسولُ الله ﷺ، وَصَاحِبَاهُ»[٢].

الثاني: «الصِّرَاط: الطَّرِيْق»[٣].

الثالث: «الصِّرَاط: الإِسْلَام»[٤].

دراسة القول:

معنى القول صحيح؛ لأن الصِّرَاط المستقيم غايته الجنة، وكل معاني الصِّرَاط المستقيم المذكورة تدل على هذا المعنى، وهو أنه طريق الجنة.

٣- المنسوب إلى سعيد بن جبير رحمه الله (ت٩٥هـ):

نُسِبَ إلى سعيد بن جبير أنه قال: «الصِّرَاط: طَرِيْقُ الجَنَّة».

---

(١) زاد المسير من علم التفسير (١/ ١٥).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، رقم (٣٠٢٥).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٧٤).

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٧٥).

نسبة القول:

نسب له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، وتبعه البغوي (ت٥١٦هـ)[٢]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى سعيد بن جبير، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

دراسة القول:

معنى القول صحيح؛ لأن طريق الحق هو الصراط المستقيم؛ وكل معاني الصراط المستقيم المذكورة تدل على هذا المعنى، وهو أنه طريق الجنة.

٤- المنسوب لبكر بن عبد الله المزني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٦هـ).

نُسِبَ لبكر بن عبد الله المزني في تفسير (الصِّرَاط) **قولان**:

القول الأول: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المنامِ، فسألتُهُ عن الصِّرَاطِ المستقيمِ»، فقال: «سُنَّتِي وسُنَّةُ الخلفاءِ الرّاشدينَ مِن بَعْدِي».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٤]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهما، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى بكر بن عبد الله المزني، ولا عند

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٤٦)، وفي طبعة إحياء التراث العربي، (طريق الحق).
(٢) معالم التنزيل (١/ ٥٤).
(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٧).
(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٤٥).
(٥) التفسير البسيط (١/ ٥٣٠).

ذكر القول المنسوب له.

القول الثاني: «طريقُ رسولِ الله ﷺ».

نسبة القول:

نسبه له البغوي (ت٥١٦هـ)[١]، وابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ)[٢].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، ويحتمل أن البغوي اختصره من الثعلبي.

دراسة القولين:

هذان القولان بمعنى واحد، وهو صحيح، قال الطبري: «لأن مَن وُفِّقَ لما وُفِّقَ له مَنْ أَنْعَمَ الله عليه من النبيين والصديقين والشهداء فقد وُفِّقَ للإسلام، واتِّباع منهج النبي ﷺ، ومنهاج أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وكل عبد صالح، وكل ذلك من الصِّرَاط المستقيم»[٣].

٥-المنسوب إلى السُّدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٢٧هـ):

نُسِبَ إلى السُّدِّي في تفسير (الصِّرَاط) **قولان:**

الأول: «أَرْشِدْنا إلى دِيْنٍ يَدْخُلُ بِهِ صاحبُهُ الجَنَّة، فلا يُعَذَّبُ بالنارِ أبداً، ويكونُ خروجُهُ مَنْ قبرِهِ إلى الجَنَّة».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٤].

---

(١) معالم التنزيل (١/ ٥٤).

(٢) اللباب في علوم الكتاب (١/ ٢٠٧).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١/ ١٧١).

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٤٦).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره، وقد تقدَّم بيان وجه اعتبار المنسوب إلى السُّدِّي هنا بلا إسناد، مع أن الثعلبي ذكر إسناده إليه في المقدمة[١].

دراسة القول:

القول بأن الصراط المستقيم هو دين يدخل به صاحبه الجنة، بمعنى الأقوال الأخرى في تفسيره، وهي: الإسلام، وكتاب الله، والسنة، وطريق الجنة، ونحوها.

الثاني: «يَعْنِي: طَرِيْقُ الأنبياءِ».

نسبة القول:

نسبه له الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٢].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره.

دراسة القول:

هذا القول صحيح من حيث المعنى؛ لأنه بمعنى الأقوال الأخرى، وهي: الإسلام، وكتاب الله، والسنة، وطريق الجنة، ونحوها.

المطلب السابع: المنسوب في تفسير "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ".

١- المنسوب إلى عكرمة البربري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٤هـ):

نُسِبَ إلى عكرمة أنه قال: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ: بالثّباتِ على الإيمانِ، والاستقامةِ».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[٣]، وتبعه الواحدي (ت٤٦٨هـ)[٤]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[٥].

---

(١) المبحث الأول: المطلب الرابع.

(٢) الوسيط في التفسير (١/ ٦٩).

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٥٧).

(٤) التفسير البسيط (١/ ٥٤٣).

(٥) معالم التنزيل (١/ ٥٤).

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى تفسير عكرمة، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

٢- المنسوب إلى الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٠هـ):

نُسِبَ إلى الحسن أنه قال: «أصحابُ محمدٍ ﷺ».

نسبة القول:

نسبه له مكي(ت٤٣٧هـ)[١]، وابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٢]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٣].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم.

٣- المنسوب إلى قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٨هـ):

نُسِبَ إلى قتادة أنه قال: «الأنبياءُ خاصَّة».

نسبة القول:

نسبه له مكي (ت٤٣٧هـ)[٤]، والواحدي (ت٤٦٨هـ)[٥]، وابن عطية (ت٥٤٢هـ)[٦]، أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٧].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم.

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ١١٢).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٩).

(٤) الهداية الى بلوغ النهاية (١/ ١١٣).

(٥) الوسيط في التفسير (١/ ٦٩).

(٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧٥).

(٧) البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٩).

٤- المنسوب إلى شهر بن حوشب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٢هـ).

نُسِبَ إلى شهر بن حوشب: «هم أصحابُ رسولِ الله ﷺ وأهلُ بيتِه».

نسبة القول:

نسبه له الثعلبي (ت٤٢٧هـ)[١]، والبغوي (ت٥١٦هـ)[٢].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهما، والثعلبي وإن كان يَرْوِي بالإسناد إلا أنه لم يذكر إسناده في مقدمته إلى تفسير شهر بن حوشب، ولا عند ذكر القول المنسوب له.

٥- المنسوب إلى أبي العالية الرياحي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٩٠هـ):

نُسِبَ إلى أبي العالية أنه قال: «**هم الرسولُ ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمرُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

نسبة القول:

نسبه له مكي (ت٤٣٧هـ)[٣]، والسمعاني(ت٤٨٩هـ)[٤]، وابن عطية(ت٥٤٢هـ)[٥].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيرهم.

دراسة الأقوال:

هذه الأقوال صحيحة من حيث المعنى؛ باعتبار أنها جزء من التفسير، وقد يُشْكِلُ منها المنسوب إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، من أن «الذينَ أنعمَ عليهم هم قومُ موسى، وعيسى عليهما السلامُ قَبْلَ أنْ يُغَيِّرُوا»، ويرى الباحث: أنه لا إشكال؛

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٤٥٧).

(٢) معالم التنزيل (١/ ٥٤).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية (١/ ١١٢).

(٤) تفسير القرآن (١/ ٣٩).

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧٥).

حيث إن مؤمني الأمم السابقة ممن أنعم عليهم بالهداية، يطلب اتِّباعهم، والسير على طريقهم؛ لأن أمة الحق لا تفصل بينها الأزمنة.

المطلب الثامن: المنسوب في تفسير (المَغْضُوْبِ عِلِيْهِمْ، والضَّالِيْنَ).

نُسِبَ إلى السُّدِّي أنه قال: «المَغْضُوبُ عَلَيْهِم: اليهودُ، والضَّالُّونَ: النَّصارَى».

نسبة القول:

نسبه له ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[١].

تحرير نسبة القول:

لم أجده مسنداً في كتب الرواية، ولا منسوباً له عند غيره، والمروي بالإسناد أن السُّدِّي روى هذا القول عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس ﷺ ، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود ﷺ، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ [٢].

دراسة القول:

هذا القول موافق لما ثبت في التفسير، وعليه إجماع المفسرين.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٧٧).

(٢) رواه الطبري في تفسيره (١/ ١٧٤).

المبحث الثاني

الدراسة النظرية في الأقوال المنسوبة إلى الصحابة ﷺ والتابعين دون إسناد

المطلب الأول: مظان الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد

من خلال الدراسة النظرية لتفسير سورة الفاتحة تبين أن مصادر الأقوال المنسوبة إلى الصحابة ﷺ والتابعين مما لم أجد له إسناداً هي:

م	المصدر	عدد الأقوال
١	تفسير يحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ)	٢
٢	تأويلات القرآن، للماتريدي (ت٣٣٣هـ)	١
٣	بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ)	٢
٤	الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (ت٤٢٧هـ)	١٨
٥	الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)	٥
٦	النكت والعيون، للماوردي (ت٤٥٠هـ)	٣
٧	الوسيط في التفسير، والبسيط في التفسير، للواحدي (ت٤٦٨هـ)	١٠
٨	تفسير القرآن، للسمعاني (ت٤٨٩هـ)	١
٩	معالم التنزيل، للبغوي (ت٥١٦هـ)	١٢
١٠	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)	٢
١١	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (ت٥٤٢هـ)	٨
١٢	باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، للغزنوي (ت٥٥٣هـ)	١
١٣	زاد المسير من علم التفسير، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)	٥
١٤	تفسير القرآن العظيم، للعزّ بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)	٢

١٥	الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت٦٧١هـ)	٢
١٦	لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (ت٧٤١هـ)	١
١٧	البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)	١٧
١٨	اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ)	٤
١٩	روضة المتقين، للكرماني (ت٨٠١هـ)	٢
٢٠	غرائب القرآن...، وإيجاز البيان...، للنيسابوري (ت٨٥٠هـ)	٥
٢١	إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (ت٩٨٢هـ)	١

ويلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- وقع في بعض الكتب التفسيرية في القرن الثاني، كتفسير (يحيى بن سلام)، أقوال لبعض الصحابة ﷺ والتابعين دون إسناد، وهذا نادر وقليل جداً.

- ترتيب المصادر من حيث الكثرة: الثعلبي(ت٤٢٧هـ)، ثم أبو حيان (ت٧٤٥هـ)، ثم البغوي (ت٥١٦هـ)، ثم الواحدي (ت٤٦٨هـ)، ثم ابن عطية (ت٥٤٢هـ)، ثم مكي (ت٤٣٧هـ)، ثم ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

تنقسم المصادر السابقة إلى قسمين:

الأول: المصادر الأصلية، وهي الكتب التي تعتبر عمدة لمن بعدها في نقل الأقوال، وهي:

١- بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (ت٣٧٣هـ).

٢- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (ت٤٢٧هـ)، وهو مصدر لمن بعده غالباً، فقد جعله الواحدي، والبغوي، ومن بعدهما عمدة في نسبة الأقوال.

والثعلبي وإن كان ذكر في مقدمة كتابه الطرق التي يروي منها تفسير ابن عباس ﷺ ، وبعض تفاسير التابعين، كمجاهد، وقتادة، والحسن، وغيرهم؛ إلا أنه يورد أقوالاً

لبعض الصحابة والتابعين، كعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب ﷺ [١]، وسعيد بن جبير[٢]، وعكرمة البربري[٣]، وشهر بن حوشب[٤]، وبكر بن عبد الله المزني[٥]، لم يذكر لها إسناداً في مقدمة كتابه، ولا عند ذكر القول، وليست في المصادر الأثرية، وأما ما ينسبه إلى من ذكر طرقهم في مقدمة كتابه، كبعض التابعين، فمن خلال دراسة سورة الفاتحة لوحظ ما يلي:

- مخالفة بعض الأقوال المنسوبة للمروي عنهم بالإسناد الظاهر لما في التفاسير الأثرية[٦].
- غرابة بعض الأقوال من حيث المعنى[٧].
- أن الأقوال التي ذكرها غير مذكورة في الكتب الأثرية.
- يحتمل أن الثعلبي يتصرف كثيراً في نقل الأقوال التفسيرية عن الصحابة ﷺ، والتابعين، كما يحتمل أن بعض الأقوال نقلها عن مصنفات أهل عصره[٨].
- ومما يدل على قصور منهج الثعلبي في نسبة الأقوال التفسيرية للصحابة والتابعين وعدم اعتبار ما يورده من أقوال تفسيرية عن السلف مأثورة ما لم يتبين الإسناد، أن السيوطي في كتابه الدر المنثور أعرض عن غالب ما ذكره الثعلبي في تفسيره من هذه الأقوال التي تحكى عن السلف بدون إسناد بين، ونقل عنه ما أظهر إسناده إظهاراً بيناً، فلم ينقل عنه من تفسير ابن عباس إلا ما نص في الموضع الذي

(١) المبحث الأول - المطلب الخامس.
(٢) المبحث الأول - المطلب السادس.
(٣) المبحث الأول - المطلب الثالث والسابع.
(٤) المبحث الأول - المطلب السابع.
(٥) المبحث الأول - المطلب السادس.
(٦) المبحث الأول - المطلب الثالث.
(٧) المبحث الأول - المطلب الثالث.
(٨) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١/ ١٣٦-١٣٧).

نقل فيه تفسير ابن عباس على النسخة الإسنادية التي جاء فيها قول ابن عباس، وما عدا ذلك فلا يذكره.

وقد أورد ابن كثير في تفسير سورة (الفلق) نقلاً عن الثعلبي في قصة سحر النبي ﷺ عن ابن عباس وعائشة، ثم عقب ابن كثير عليه بقوله: «هكذا أورده بلا إسناد»[(١)]، ونقل ابن حجر -عند ذكره الآثار الواردة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]- قول الثعلبي: «وهذا قول ابن مسعود وأبي هريرة وعائشة وابن عباس ومن التابعين وأتباعهم فسرد جماعة. انتهى»، وعَقَّبَ عليه بقوله: «وهذا من عيوب كتابه ومن تبعه عليه، يجمعون الأقوال عن الثقات وغيرهم، ويسوقون القصة مساقاً واحداً على لفظ من يُرمى بالكذب، أو الضعف الشديد، ويكون أصل القصة صحيحاً، والنَّكارة في ألفاظ زائدة، كما في هذه القصة من تسمية الذين ذكروا...»[(٢)].

٣- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، وهو أحد مصادر ابن عطية.

الثاني: المصادر الفرعية، وهي الكتب التي تذكر الأقوال عمن قبلها، وهي أغلب المصادر السابقة.

وتفاوت نسبة الأقوال غير المسندة في الكتب التفسيرية يرجع إلى أسباب، منها:

- منهجية المصنف من حيث الاستيعاب وعدمه.
- الغرض التفسيري؛ حيث يكون غرض المفسر من تفسيره بيان اللغة، أو البلاغة، أو الأحكام، ونحو ذلك، فلا يحتاج إلى ذكر أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في الآية.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٥٣٨)، وينظر: فتح الباري، لابن حجر (٥/ ٣٦).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٦٥٤)، وينظر: (٢/ ٧٥٤)، (١/ ٥٣٤)، (١/ ٥٨٤)، (١/ ٦٢٧)، (٢/ ٧١٨). وكلها يذكر أنه يروي بغير إسناد.

- توفر المصادر بين يدي المفسر.

المطلب الثاني: أحوال الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد.

للأقوال المنسوبة إلى الصحابة ﷺ والتابعين دون إسناد أحوال:

الحالة الأولى: من حيث صحة المعنى، وهي قسمان:

الأول: ما هو صحيح المعنى، وهو أغلب الأقوال المنسوبة؛ حيث إن (٣٢) قولاً من (٣٥) صحيحة المعنى، أي: ما نسبته ٩١٪.

الثاني: ما ليس صحيح المعنى، وهي (٣) أقوال من (٣٥) قولاً، أي: ما نسبته ٨٪.

الحالة الثانية: من حيث موافقته لما ورد عن المفسر من الصحابة أو التابعين بالإسناد، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ما لم يرد عن المفسر بالإسناد ما يدل على الموافقة أو المخالفة، وهذا أغلب الأقوال المذكورة؛ حيث إن (٢٥) قولاً من (٣٥) قولاً لم يرد عن المفسر قولاً بالإسناد غير المنسوب له.

الثاني: ما لا يخالف من حيث المعنى ما ورد عن المفسر، وإن كان غير موافق في اللفظ، وهو (٦) أقوال.

الثالث: ما يخالف من حيث المعنى ما ورد عن المفسر، وهو قول واحد، وهو القول المنسوب إلى الضحَّاك في تفسير "الرحمن – الرحيم".

المطلب الثالث: أسباب وقوع الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد.

السبب الأول: أن يكون المفسر نقل القول عن نسخة مسندة لم يتوفر لأحد ممن بعده الاطلاع عليها، لا سيما وأن المتقدمين كانت لديهم من نسخ المرويات والأسانيد ما ليس عند المتأخرين، وعلى هذا قد يحمل ما وجد عند يحيى بن سلام الذي ينقل عن الحسن، ومجاهد، وغيرهما من طرق لا ينقل عنها غيره، وهذا السبب يتعلق به فيما نسبه من كان له عناية بالإسناد ورواية له، كالسمرقندي،

والثعلبي، والواحدي، والبغوي -وهما ممن ينقل عن الثعلبي بسنده-؛ فلعل ما ذكروه مما يدخل تحت هذا السبب.

السبب الثاني: أن يكون المفسر أحسن الظن فيمن تقدمه، فنقل عنه ثقة فيه، دون تمحيص، وهذا ظاهر في صنيع كثير من المفسرين المتأخرين.

السبب الثالث: أن يكون المفسر تصرف في نقل كلام الصحابي أو التابعي بحسب ما يفهمه من كلامه، أو ما هو لازم منه، أو متضمن له، وهذا مثل ما تقدم في نسبة القول بمكية الفاتحة إلى عطاء، وسعيد بن جبير، باعتبار تفسيرهما لآية ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر:٨٧]، كما أن هذا واضح لدى الثعلبي.

السبب الرابع: أن مما وقع عند بعض المصنفين في العصور المتأخرة التساهل في نسبة الأقوال الأثرية، لا سيما إذا كانت معانيها مقبولة، كما هو واضح عند أبي حيان في البحر المحيط.

السبب الخامس: الاهتمام بالجمع والإحصاء، وهذا أمر ظاهر في بعض كتب التفسير كالثعلبي، والماوردي، وابن الجوزي، وغيرهما.

السبب السادس: خطأ النساخ، فقد ينقل المفسر قولاً ويلحقه بتعليل، أو استدلال، فيذكره الناسخ دون تمييز، فيظن أنه من قول الصحابي أو التابعي المنسوب له، وقد يكون الخطأ يرجع إلى طريقة صاحب الكتاب التي لا تميز بين القول والتعليل له، فيحتار القارئ أين منتهى كلام الصحابي أو التابعي.

السبب السابع: قلة العناية بأقوال السلف في تفاسير المتأخرين؛ سببٌ لوقوع أقوال السلف التفسيرية في كتبهم دون إسناد، حيث توجهت عنايتهم إلى تحرير المعاني لغة، وبلاغة، وفقهاً.

الخاتمة

وفيها: أهم النتائج:

بعد الدراسة التطبيقية والنظرية خلصت إلى ما يلي:

١- ضرورة الرجوع إلى أقوال الصحابة والتابعين، وتقديمها على أقوال من بعدهم في التفسير؛ لأنهم خير القرون، وأهل اللسان الذي نزل به القرآن، مع حسن فهمٍ، وسلامة قصد.

٢- أن خيرية الصحابة والتابعين على سائر الأمة شاملة لكل علم، وفضل، وإيمان، وبيان.

٣- أن علم هذه الأمة قائم على الإسناد بدءاً من الوحي؛ حيث أضحى الإسناد شرطاً في نسبة الأقوال، وميزاناً لصحة العزو للأئمة، حتى لا يقال في دين الله تعالى ما ليس منه.

٤- كثرة الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين في كتب التفسير المتأخرة دون إسناد.

٥- قلة عناية المفسرين المتأخرين بصحة نسبة أقوال الصحابة والتابعين التفسيرية.

٦- تصرف المفسر في نقل الأقوال بالمعنى أحد أسباب وجود هذه الأقوال المنسوبة دون إسناد.

٧- نقاء الكتب التفسيرية الأثرية التي نقلت لنا العلم بالإسناد، وضرورة الرجوع إليها لمعرفة أقوال الصحابة والتابعين.

٨- أن أغلب الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد في سورة "الفاتحة" صحيحة المعنى.

٩- ليس كل ما ذكره الثعلبي من تفسير الصحابة والتابعين قد ذكر إسناده في مقدمة تفسيره؛ فإنه لم يذكر سوى إسناده إلى تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وبعض التابعين.

أهم التوصيات:

١- العناية بتحرير الأقوال التفسيرية المنسوبة إلى السلف في كتب التفسير المتأخرة، وتمييز الثابت بالإسناد من غيره؛ لأن هذه الأقوال حكاية عن بيان السلف لمعاني كلام الله ومراده، فلا ينبغي التساهل في نسبتها دون إسناد، لا سيما وأن المأثور المسند من أقوالهم متوفر في كتب التفسير المأثور، وفيه غنية عن غيره.

٢- إعادة النظر في اعتبار كل قول تفسيري أورده الثعلبي عن أحد من الصحابة والتابعين وارداً بإسناد عنده؛ حيث إن بعض المتخصصين يرون أن كل ما يورده عن السلف معلقاً ذكر إسناده في مقدمته، وهذا غير دقيق، فإنه لم يذكر إسناده لأحد من الصحابة سوى ابن عباس، ثم بعض التابعين.

٣- طرح هذا الموضوع للدراسات العليا (ماجستير-دكتوراه)؛ حيث إنه بحاجة إلى جهود كبيرة من المتخصصين.

وقد تم هذا البحث بفضل الله، فما كان فيه من إصابة فبتوفيق الله وحوله ومعونته، وما كان من نقص أو تقصير فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله منه.

فهرس المصادر والمراجع

- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، لأبي السعود، محمد بن محمد العمادي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ط، د.ت.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق، د. عبد الله التركي، نشر: دار هجر، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- **أصول السنة**، لأحمد بن حنبل، نشر: دار المنار-السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ).
- **الأمالي الشارحة لمفردات سورة الفاتحة**، لعبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: وائل محمد بكر، نشر: الفاروق الحديثة – القاهرة (٢٠١١م). د.ط.
- **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، لنظام الدين القمي النيسابوري، تحقيق: حنيف القاسمي، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).
- **بحر العلوم**، لأبي الليث، نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق على معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- **بحر الفوائد (معاني الأخبار)**، لأبي بكر الكلاباذي، تحقيق: محمد حسن، أحمد فريد، نشر: دار الكتب العليمة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر – بيروت، (١٤٢٠هـ). د.ط.
- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
- **التفسير البسيط**، لعلي بن أحمد الواحدي، نشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى (١٤٣٠هـ).
- **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، نشر: كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة: الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- **تفسير القرآن العظيم**، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: مجموعة من الدكاترة، نشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الأولى (١٤٣٩هـ).

- **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، نشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، نشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- **تفسير القرآن**، لمنصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، نشر: دار الوطن، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، لمحمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: مجدي باسلوم، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- **تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني**، تحقيق: محمود محمد عبده، نشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ).
- **تفسير يحيى بن سلام التيمي**، تحقيق د. هند شلبي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- **تقييد في سورة الفاتحة**، لجعفر بن إدريس الكتاني، اعتنى به: هشام محمد حيجر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٣٠هـ).
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لعبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).
- **تيسير مصطلح الحديث**، لمحمود بن أحمد الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الطبعة: العاشرة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: دار هجر، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- **الجامع الصحيح**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، نشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).
- **الجامع لأحكام القرآن**، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى (١٢٧١هـ-١٩٥٢م).
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: دار هجر، السعودية، الطبعة: الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- **روضة المتقين في مصنوعات رب العالمين**، لمحمد عبد اللطيف الكرماني، تحقيق: سليم محمد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (٢٠١٨م). د.ط.
- **زاد المسير في علم التفسير**، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).
- **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي، نشر: دار إحياء السنة- أنقرة، د.ط، د.ت.
- **شعب الإيمان**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي بعد الحميد، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
- **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ط، د.ت.
- **طبقات الحنابلة**، لابن أبي يعلى، تحقيق، محمد حامد الفقي، نشر: دار المعرفة -بيروت. د.ط. د.ت.
- **العجاب في بيان الأسباب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد أنيس، نشر: دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).
- **العزلة**، لأبي سليمان الخطابي، نشر: المطبعة السلفية – القاهرة، الطبعة: الثانية، (١٣٩٩هـ).
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، لنظام الدين القمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ).
- **الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل**، لعبد القادر بن موسى الجيلاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، إشراف: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة (١٣٧٩م).
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لمحمود بن عمرو الزمخشري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤٠٧هـ).
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: عدد من الباحثين (رسائل جامعية – جامعة أم القرى)، نشر: دار التفسير – جدة، الطبعة: الأولى (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأحمد بن محمد الثعلبي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
- **الكفاية في علم الرواية**، لعبد الرحيم العراقي، تحقيق: إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العليمة – المدينة النبوية. د.ط. د.ت.
- **لباب التأويل في معاني التنزيل**، لعلي بن محمد الخازن، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).
- **اللباب في علوم الكتاب**، لعمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقى، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤١٤هـ).
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). د.ط.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت. د.ط، د.ت.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠هـ).
- **المدخل إلى علم السنن**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار اليسر – القاهرة، ودار المنهاج – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٣٧هـ-٢٠١٧م).

- **معالم التنزيل**، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر، نشر: دار طيبة، الطبعة: الرابعة (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الفكر، عام (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). د.ط.
- **مقدمة في أصول التفسير**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، نشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، (١٤٩٠هـ١٩٨٠م). د.ط.
- **منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- **الموافقات**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن، نشر: دار ابن عفان، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- **موسوعة التفسير المأثور**، إعداد مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، إشراف: أ. د. مساعد الطيار، نشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى (١٤٣٩هـ-٢٠١٧م).
- **النكت والعيون**، لعلي بن محمد الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت. د.ط. د.ت.
- **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لمكي بن أبي طالب، (رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة)، بإشراف أ. د. الشاهد البوشيخي، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لعلي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٨٧
المقدمة	١٨٩
مشكلة البحث وحدوده	١٩٠
أهمية البحث	١٩٠
أهداف البحث وأسباب اختياره والدراسات السابقة	١٩١
خطة البحث	١٩١
منهج البحث	١٩٢
التمهيد	١٩٤
المبحث الأول: الدراسة التطبيقية، وفيه المطالب التالية:	
المطلب الأول: المنسوب في مكية سورة "الفاتحة"	١٩٩
المطلب الثاني: المنسوب في تفسير "العالمين"	٢٠١
المطلب الثالث: المنسوب في تفسير "الرحمن – الرحيم"	٢٠٦
المطلب الرابع: المنسوب في تفسير "يوم الدين"	٢٠٨
المطلب الخامس: المنسوب في تفسير "اهدنا"	٢١٣
المطلب السادس: المنسوب في تفسير "الصراط" في الموضعين	٢١٧
المطلب السابع: المنسوب في تفسير "أنعمت عليهم"	٢٢١
المطلب الثامن: المنسوب في تفسير "المغضوب عليهم"	٢٢٤
المبحث الثاني: خلاصة الدراسة التطبيقية في الأقوال المنسوبة	
المطلب الأول: مظان الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد	٢٢٥
المطلب الثاني: أحوال الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد	٢٢٩
المطلب الثالث: أسباب وقوع الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين دون إسناد	٢٢٩
الخاتمة	٢٣١
فهرس المصادر والمراجع	٢٣٣
فهرس الموضوعات	٢٣٨